المعايير الدولية للحد من الإنتشار النووي 1945 - 2022م
(إيران أنموذجاً)

د. عبد الله بشير سليمان حامد
أستاذ مشارك- علوم سياسية- جامعة غرب كردفان

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المعايير الدولية المتبعة للحد من الانتشار النووي وما مدى فاعليتها وعدالتها، ودورالوكالة الدولية ومعاهدة الحظر النووي ومعرفة المعايير التي تمارسها الدول الكبرى للحد من الانتشار النووي، وتلقي نظرة على البرنامج النووي الإيراني والمراحل التي مرَّ بها، والأسباب والدواعي التي جعلت من إيران تتجه نحو امتلاك السلاح النووي، والمواقف الدولية من إيران وما آلت إليه جهود التسوية في سبيل معالجة الأزمة الإيرانية.وتأتي أهمية الدراسة في التنبيه لخطورة السلاح النووي على البشرية كما تمثل مرشداً لصناع القرار الدولي والسياسة الدولية لجلب السلام العالمي، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع الحالة العالمية لميلاد العصر النووي والتحليلي والمقارَن للمقارنة بين المواقف الدولية المختلفة حيال منع الانتشار النووي.ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: إن القرارات الدولية تنافي قيم العدالة والمساواة وذلك بمعاقبة طرف والانحياز إلى طرف آخر مما يؤكد ازدواجية المعايير تجاه القضايا الدولية، الهدف الأمريكي من عدم امتلاك إيران للسلاح النووي هو الحفاظ على أمن إسرائيل وسهولة غزو إيران من قبل أمريكا والهيمنة عليها مثلما فعلت مع العراق.

من أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة هي: التخلص من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل في العالم دون استثناء لأحد، تطبيق مبدأ العدالة على جميع أشخاص القانون الدولي وتجنب ازدواجية المعايير.

الكلمات المفتاحية: المعايير، الدولية، للحد من الانتشار النووي.

International double standards to limit nuclear proliferation in the years 1945-2022AD (applied to Iran)

Dr. Abd allah basher Suliman- Associate Professor, Major in Political Science, University of West Kordofan

Abstract:

This study aimed to shed light on the international standards used to limit nuclear proliferation and the extent of their effectiveness and fairness, the role of the International Agency and the Nuclear Ban Treaty, and knowledge of the standards practiced by major countries to limit nuclear proliferation. It takes a look at the Iranian nuclear program and the stages it went through, the reasons and reasons that made Iran move towards possessing nuclear weapons, international positions on

Iran and the outcome of settlement efforts in order to address the Iranian crisis.The importance of the study comes in alerting us to the danger of nuclear weapons to humanity. It also represents a guide for international decision-makers and international policy to bring peace to the world. The study used the historical approach to trace the global situation of the birth of the nuclear age and analytical and comparative approaches to compare different international positions regarding nuclear non-proliferation.Among the most important findings of the study are: International resolutions contradict the values of justice and equality by punishing one party and siding with another party, which confirms the double standards regarding international issues. The American goal of Iran not possessing nuclear weapons is to preserve the security of Israel and facilitate the invasion of Iran by America. And dominate it, just as it did with Iraq.Among the most important recommendations recommended by the study are: getting rid of all types of weapons of mass destruction in the world without excluding anyone, applying the principle of justice to all persons of international law and avoiding double standards.

Keywords: International,standards,to,limit,nuclear proliferation.

المقـــدمـــة:

لم يكن السلاح النووي معهوداً في العلاقات الدولية إلا في نهاية الحرب العالمية الثانية عندما ألقت الولايات المتحدة الأمريكية قنبلتين ذريتين على مدينتي هيروشما ونجازاكي اليابانيتين، وحسمت بذلك الحرب لصالح حلفائها مما أعطاها ميزة تجعل منها قائدة العالم ولا ترغب في منافسين جدد في هذا المضمار، وبعد الدمار الهائل الذي أحدثته في الأرواح والممتكات عرف العالم خطورة هذا النوع من السلاح. وبعد ذلك بدأت موجةً من التنافس على امتلاك الأسلحة النووية التي تُمثل آلة ردع حاسمة تجاه الخصم، عندها بدأ العالم يشعر بخطورة الموقف فاتخذ إجراءً وقائياً بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 1957م، من أجل ضبط التسلح النووي وذلك بالإعداد لمعاهدة حظر السلاح النووي والتي بدأ نفاذها في عام 1970م، فأعطت الدول الحق في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وقعت عليها كل الدول باستثناء إسرائيل والهند وباكستان واقتصرت الأمر على الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن والتي سُميت بالدول النووية الشرعية.

بدأت إيران في عهد الشاه برنامجاً نووياً بمساعدة الدول الغربية وبعد سقوط النظام الشاهن شاهي عام 1979م، ومجيئ الثورة الإسلامية استشعر المجتمع الدولي الخطر على الرغم من التطمينات الإيرانية بسلمية برنامجها، وبدأت المواجهة الدولية معها وفي الوقت الذي تمتلك فيه إسرائيل سلاحاً نووياً ولم تُقدم الدول الكبرى ولا المنظمة الدولية على إدانتها، في إشارة واضحة لازدواجية المعايير في القرارات الدولية التي نستعرضها خلال هذه الدراسة.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

من الأسباب التي أدت بالباحث أن يختار هذا الموضوع تتمثل في الآتي:

1.تعريف القارئ بمنطق القوة الذي يحكم العلاقات الدولية.

2.انعدام العدالة الدولية فيما يتعلق بمنع الانتشار النووي.

إشكالية الدراسة وأسئلتها:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في المخاوف الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني ومدى تأثيره على علاقات البلدين، وماهي المعايير المزدوجة التي مارستها الدول الغربية والمنظمة الدولية تجاه هذا الملف وتطرح الإشكالية سؤالاً رئيساً: **ما هي الدواعي التي دفعت بإيران بأن تتجه نحو الطموحات النووية:** وتتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة تتمثل في الآتي:

1.ما هي أولى الدول النووية في العالم وماهي الإجراءات المتخذة لمنع انتشار الأسلحة النووية؟.

2. كيف حصلت إسرائيل على السلاح النووي وما هو الموقف الغربي من ذلك؟.

3.متى بدأ البرنامج النووي الإيراني وهل دخلت إيران في أزمة مع المجتمع الدولي؟.

4.هل القرارات الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية عادلة أم مزدوجة؟.

5.هل البرنامج النووي الإيراني يشكل تهديداً للولايات المتحدة وحلفائها؟.

6.ما هو الخيار الذي المطروح على الساحة لتسوية الملف النووي الإيراني وما هي نتائجه؟.

فرضيات الدراسة: تأتي فرضيات الدراسة رداً على الأسئلة السابقة:

1.الدول الغربية هي الدول النووية الأولى ومن الإجراءات معاهدة عدم الانتشار النووي.

2.حصلت إسرائيل على المساعدة النووية من الدل الغربية وكان موقفها تبريرياً.

3.بدأ البرنامج النووي الإيراني في نهاية الخمسينيات وأدخلها في أزمة مع المجتمع الدولي.

4.إن القرارات الدولية لمنع الانتشار النووي غير عادلة.

5.من وجهة النظر الأمريكية أن البرنامج النووي الإيراني يشكل تهديداً لها.

6.طرح خيار التفاوض لتسوية الملف مع مجموعة 1+5 المتوقف بعد الانسحاب الأمريكي منه.

حدود الدراسة :

- تغطي الحدود الزمانية للدراسة: الفترة من 1945م -2022م.
- أما الحدود المكانية للدراسة: إيران.

المصطلحات :

1. **ازدواجية المعايير :**هو مفهوم سياسي صيغ في عام 1912م ويشير إلى أي مجموعة من المبادئ التي تتضمن أحكاما مختلفة لمجموعة من الناس بالمقارنة مع مجموعة أخرى.
2. **مجموعة (1+5):** هي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن(الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا، الصين) بالإضافة إلى ألمانيا. [1]
3. **مجلس المحافظين:** يشرف على عمليات الوكالة الجارية وهو يتألف من (35) دولة عضو يجتمع خمس مرات في السنة أو اكثر إذا اقتضت الحالة .[2]

4. **العقوبات الذكية:** لا يوجد تعريف جامع شامل لها وأول من استخدمها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ضد العراق ويعني التمييز بين الفئة الحاكمة والسكان المدنيين في الدولة.[3]

أولاً: التفجيرات النووية الأولى ما قبل اتفاقية الحظر النووي في العالم:

بعد بزوغ العصر الذري أجرت الدول العظمى العديد من التجارب الذرية على النحو التالي:

أ. **الولايات المتحدة الأمريكية:** في يوليو عام 1945م بالقرب من لوس آلا موس بنيو مكسيكو أول تجربة ذرية،[4] وفي أكتوبر 1952م قامت بتجربتها الأولى للقنبلة الهيدروجينية.

ب. **الاتحاد السوفييتي:** أجرى أول تجربة ذرية في23/12/1949م وفي 2/8/1953م أجرى الاختبار الأول للقنبلة الهيدروجينية.

ج. **بريطانيا:** تجربتها الهيدروجينية في 15/5/1957م (جزيرة كريسماس) بالمحيط الهندي.

د. **فرنسا:** أجرت أولى تجاربها النووية في الصحراء الكبرى في13/ 2/1960م.

هـ. **الصين:** التجربة الذرية الأولى في 16/10/1964م والتجربة الهيدروجينية في 17/6/1967م.[5]

ثانياً: تأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

بعد الدمار الذي أحدثة السلاح الذري في هيروشيما وناجا زاكي اليابانيتين بدأت الأمم المتحدة في اتخاذ بعض الخطوات الاحترازية للتحكم في الطاقة النووية، وفي أكتوبر من عام 1956م تقرر النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيو يورك بحضور (82) عضو بالأمم المتحدة، للقيام بدور الرقابة وتنمية الطاقة الذرية لتُقتصر على الأغراض السلمية، وفي 29 يوليو 1957م صادق على النظام الأساسي ممثلو (59) دولة في العاصمة النمساوية فيِّنا.

معاهدة حظر الانتشار النووي:

بعد وقوع أزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962م تقدمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بمشروع من أجل ضبط التسلح النووي،[6] وفي عام 1968م تم الإعداد لمعاهدة عدم الانتشار النووي(NPT) التي بدأ نفاذها عام 1970م،[7] والتي أقرت فقط خمس دول نووية هي(الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا والصين) لتقوم هذه المجموعة بالحد التسلح النووي، ويُطلب من الدول الأخرى نبذ هذا الخيار وتكفل لها المعاهدة حق الحصول على المساعدة في نقل التكنولوجيا النووية للتطبيقات السلمية.[8]

إلا أن هناك ثلاثة دول لم تنضم للمعاهدة وهي (الهند وإسرائيل وباكستان) أما كوريا الشمالية فقد أعلنت انسحابها منها في 10/1/2003م،[9] فعدم انضمام إسرائيل للمعاهدة ورفضها لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على منشآتها النووية يثير المخاوف، حيث أثيرت هذه القضية في مؤتمر القم العربية العاشر لجامعة الدول العربية، ببيروت في مايو 2002م وأكد المشاركون فيه أن الاستقرار في المنطقة لن يتحقق إلا بانضمام إسرائيل للمعاهدة .[10]

ثالثاً: البرنامج الإسرائيلي النووي بين التشكيك والتأكيد:

تكتمت إسرائيل على برنامجها النووي العسكري إلا أن هناك بعض التقارير تفيد بأنها صنعت قنبلتها الأولى في الفترة من 1969م-1973م، وذلك حسب إفادة الفني النووي الإسرائيلي (موردخاي فعنونو) الذي عمل في مفاعل ديمونة، حيث قال في 5/10/1986م أن إسرائيل تمتلك ما بين (200-150) قنبلة

انشطارية،[11] وبموجب تلك الشهادة التي أدلى بها لصحيفة الصنداي تايمز اللندنية تم اختطافه من روما بواسطة جهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) في أوائل التسعينيات، حيث قضى (18) عاماً في السجون الإسرائيلية.[12]

أ.المساعدات النووية الغربية لإسرائيل:

بدأت إسرائيل تخطط للحصول على السلاح النووي ببناء(7) مفاعلات نووية أهمها مفاعل ديمونة، الذي أسسه ديفيد بن غوريون عام 1957م في صحراء النقب بمساعدة فرنسية،[13] التي أوفدت إليها مهندسي الذرة لتصميم المفاعل بطاقة قدرها (26) ميغاوات،[14] ويتجدد الطموح النووي الإسرائيلي بإنشاء مفاعل أسدود في عام 1960م جنوب فلسطين، بمساعدة أمريكية وهو قادر على إنتاج البلوتونيوم إضافة إلى إنشاء مصانع للسلاح الكيميائي بمساعدة بريطانيا.

ب. الانحياز الغربي لإسرائيل:

كان هناك اتفاق بين الولايات المتحدة وإسرائيل في عام 1969م ينص على ألا تصدر من إسرائيل أي تصريحات حول حجم ترسانتها النووية، وأن تمتنع عن إجراء أي تجربة نووية وفي الجانب الآخر تلتزم الإدارة الأمريكية بعدم ممارسة أي ضغوط في هذا الملف،[15] إن التعهد الأمريكي لإسرائيل تجاه برنامجها النووي مرده عدم كشف الولايات المتحدة عما لدى إسرائيل من أسلحة نووية،[16] ومما يوضح الإنحياز الغربي أكثر مطالبة مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سبتمبر2009م لإسرائيل بالانضمام لمعاهدة الحد من الانتشار النووي، بموافقة (49) عضواً وعارضته (45) دولة وكلها دول غربية وامتنعت (16) دولة، من الملاحظ منذ عام 1991م كلما حاولت الوكالة بحث الملف النووي الاسرائيلي يقف الغرب ضد المحاولة في عملية انحياز واضحة لإسرائيل، ويحرض الوكالة على الدول الأخرى وخاصة الدولة الإسلامية.[17]

ت.الاستثناء الأمريكي لإسرائيل:

تُعتبر إسرائيل من المنظور الأمريكي هي الاستثناء النووي في منطقة الشرق الأوسط فهي بمثابة حليف ثابت تعتمد عليه في إقليم يشهد العديد من التوترات، كما تقدم المبررات التي تبيح لإسرائيل امتلاك السلاح النووي وذلك من أجل تدعيم أمنها القومي، كما أن البرنامج النووي الإسرائيلي لا يهدد الأمن الأمريكي أو المصالح الحيوية لها في الشرق الأوسط.[18]

رابعاً: المعيار المزدوج لخلو منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي:

إن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي يجعل خلو المنطقة من الأسلحة النووية أمراً بعيد المنال، مما يحفز دول المنطقة على سباق تسلح نووي،[19] وذلك بموجب الانحياز الأمريكي لإسرائيل، قدم وزير الخارجية المصري السابق (أحمد أبو الغيط) مقترح لإقناع إسرائيل بالتخلي عن السلاح النووي، من أجل إقناع إيران بالتخلي هذا السلاح، ويجب أن تكون السياسة الأمريكية أكثر عقلانية واحتراماً لحفائها الدوليين وأقلّ مولاةً لإسرائيل.[20]

أوصى مجلس التعاون الخليجي في بيانه الختامي الحادي والثلاثون عام 2010م بأبي ظبي بحق دول المنطقة في امتلاك الطاقة النووية، للأغراض السلمية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تطبق هذه المعايير على جميع دول المنطقة بما فيها إسرائيل.[21]

أ.مبررات الرفض الإسرائيلي لمعاهدة حظر الانتشار النووي والدعم الأمريكي:

أعلنت إسرائيل رفضها التوقيع على معاهدة انتشار الأسلحة النووية المبرمة في عام 1968م كما أنها لن تسمح بالتفتيش الدولي لمنشآتها النووية،[22] وكان مؤتمر متابعة معاهدة منع الانتشار النووي نص على تنظيم مؤتمر دولي في 2012م لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية،(23) إلا إن إسرائيل تبرر رفضها بمجموعة من الأسباب من بينها:

1. بأنها دولة توجد في منطقة غير مستقرة أن هناك أعداء مستترين لإسرائيل.
2. التوقيع على المعاهدة يضخم التهديد الموجه لإسرائيل ويقلل من مصداقية الردع.[24]

كان الرفض الإسرائيلي للتوقيع على المعاهدة يقوم على دعم أمريكي مباشر كما أن كل الإدارات الأمريكية سعت إلى عدم مطالبة إسرائيل بالتوقيع عليها.[25]

خامساً: بداية البرنامج النووي الإيراني:

بدأ البرنامج النووي الإيراني في منتصف القرن العشرين بمساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية،[26] عندما كان الشاه محمد رضا بهلوي على قمة السلطة في إيران حيث حصلت إيران عام 1960م، على أول مفاعل نووي لمركز(أمير آباد) للأبحاث النووية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

بادرة إيران بالتوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي في1 يوليو1968م وصادقت عليها في عام 1970م، والتي أعطتها الحق في تطوير البحوث في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وفقاً لنص المادة (4)، في عام 1975م تم الاتفاق مع شركة (فازاماتون) الفرنسية لإنشاء محطة نووية في الأهواز تعمل بالماء الثقيل وفي عام 1976م تم شراء مفاعلاً نووياً بحثياً من الولايات المتحدة بقدر (5) ميغاوات في مركز (أمير آباد).

أ.الثورة الإسلامية الإيرانية وإيقاف البرنامج النووي:

بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران 1979م تم إيقاف البرنامج مؤقتاً وذلك لعدة أسباب:

1. الخلافات بين إيران والشركات الأوربية بسبب تغيير النظام في الإيراني.
2. عدم قدرة النظام الجديد على تحمل التكاليف المالية العالية.
3. انصراف جهود القيادة الإيرانية لبناء مجتمع إسلامي وتثبيت أسس النظام الثوري.
4. رفض الولايات المتحدة وألمانيا والدول الأوربية الأخرى التعاون مع إيران في المجال النووي كجزء من الضغط على النظام الاسلامي الإيراني.
5. هروب اغلب الخبراء النوويين بعد الثورة مما أدى لانعدام الخطط التطويرية.

في عام 1984م عاودت إيران تنشيط برنامجها بسبب حربها مع العراق بعد أن دمر سلاح الجو العراقي مفاعل بوشهر الإيراني واتفق العراق مع فرنسا لإنشاء مفاعل نووي، في عام 1985م أبرمت إيران اتفاقاً تطويرياً مع الصين من خلال بروتوكول التعاون النووي، حتى وصل البرنامج الإيراني مرحلة النضج في الفترة من عام 2001-1991م، وفي عام 1993م وقعت منظمة الطاقة الذرية الإيرانية مع وزارة الطاقة الذرية الروسية عقداً لبناء مفاعلين نوويين في مدينة بوشهر بقدرة (1000) ميغاوات تعمل بالماء الخفيف بقيمة مليار دولار.

سادساً: المخاوف الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني:

بمجيئ الثورة الإسلامية التي أسقطت نظام الشاه محمد رضا بهلوي راعي المصالح الأمريكية في المنطقة توترت العلاقات بين الدولتين، فسعت إيران لتطوير برنامجها النووي الذي رأت فيه أمريكا أنه للأغراض العسكرية، بالرغم من التطمينات الإيرانية حول سلمية برنامجها إلا أن أمريكا أوضحت أنه يؤدي إلى سباق تسلح نووي في المنطقة،[27] تُفسر المخاوف الأمريكية تجاه إيران كمصدر تهديد أمني وسياسي وحضاري واقتصادي، فامتلاكها للأسلحة النووية يمكن أن يحولها إلى قوة بارزة تقوض الدور الأمريكي في الخليج وذلك من خلال:

1. وضع حد للنفوذ الأمريكي وتهديد مصالحها في الشرق الأوسط.
2. إن برنامجها النووي سيمكنها من تحصين أوضاع الحكم الإسلامي في الداخل.[28]
3. تهديدها للأمن الإسرائيلي عندما تقوم بتزويد المقاومة الفلسطينية بأسلحة الدمار الشامل.
4. إن حصولها على السلاح النووي يمثل نصراً إسلامياً ضد الحضارة الغربية فالمبادئ الأمريكية تعتبر الإسلام المهدد المباشر للغرب وذلك من خلال أطروحة صدام الحضارات لصموئيل هنتجتون، فتتعزز قدرات العالم الإسلامي بالإضافة إلى الموارد الضخمة والتي من أهمها النفط، فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي أصبح العدو الجديد هو الأصولية الإسلامية.
5. تحمكها الملاحي في حوض الخليج والتهديد المستمر بإغلاق مضيق هرمز.[29]

فهي ترغب بألا تصبح هناك أطراف إقليمية تمتلك أسلحة نووية لأن ذلك لا يمكنها من خوض مواجهات إقليمية، ويحرمها من استخدام القوة في المستوى التكتيكي.

سابعاً: موقف الاتحاد الأوربي من الملف النووي الإيراني:

في إطار إبراز الدور الأوربي الموازي للدور الأمريكي في القضايا الدولية تم أصدار بيان لوكسمبورج الناتج من اجتماع وزراء الخارجية في 23/6/2003م، مفادهُ بأن تكون لأوربا قيادة في منع الانتشار النووي، وفي 20/10/2003م زار إيران وزراء خارجية كلٌ من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا حاملين رسالة من الاتحاد الأوربي، تُنذر إيران بوقف جميع بالمزايا التجارية الممنوحة لها في الأسواق الأوربية، وبالذهاب إلى مجلس الأمن والتهديد باتخاذ إجراءات قاسية قد تصل إلى التدخل العسكري إن لم تستجب لمطالب الوكالة الدولية.

الموقف الأوربي لا يختلف كثيراً عن الموقف الأمريكي نلاحظ التطابق بينهما حول هذا الموضوع، فالمعيار الأوربي المزدوج مفاده حرمان أي دولة إسلامية لا تدور في الفلك الغربي، ولديها موقف غير إيجابي من إسرائيل في الحصول على السلاح النووي، لكي تتمكن من تقوية وتعزيز موقفها الإقليمي أما إسرائيل فالتبرير الأوربي في امتلاكها للسلاح النووي لأنها دولة مهددة.

أ.الحوافز الأوربية والأمريكية لإيران:

أظهرت مجموعة 5+1 في عام 2008م مدى التصميم الغربي لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية، وعندما رفضت إيقاف تخصيب اليورانيوم على لسان وزير خارجيتها كمال خرازي كشفت عن صفقة حوافز اقتصادية غربية،[30] لتشجيعها على التوقف عن التخصيب في مقابل استيرادها وقوداً نووياً، وذلك بحصولها على (8) مليارات من عائدات النفط المحتجزة في البنوك الأمريكية بموجب ذلك التزمت بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم بنسبة 20 %.[31]

ثامناً: الأزمة بين إيران والأمم المتحدة:

بدأت الأزمة بين إيران والأمم المتحدة بسبب موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي ظل في حالة خضوع تام للضغوط الأمريكية وموقف مجلس الأمن، حيث أصدرت الوكالة في عام 2002م سلسلة من التقارير تؤكد المخالفات الإيرانية في المجال النووي،[32] منطلقة من عدم وفاء إيران بالتزاماتها، وإقامتها لنشاطات لتخصيب اليورانيوم مما يفرض عليها توقيع بروتوكول إضافي للمعاهدة والتوقف بصورة نهائية عن التخصيب،[33] مما دفع الوكالة الدولية في أوائل 2005م إلى إصدار قرار بإيقاف كآفة أنشطة المعالجة والتخصيب وقدم مديرها تقريراً لمجلس الأمن وبذلك دخل البرنامج النووي مرحلة التصعيد مع المجتمع الدولي.[34]

قرارات مجلس الأمن الدولي ضد إيران: أصدر مجلس الأمن عدة قرارات من أجل فرض إجراءات عقابية على إيران تمثلت في الآتي :

1. قرار رقم (1696) في 31يوليو2006م والذي نص على أن توقف إيران تخصيب اليورانيوم مع التهديد بفرض عقوبات عليها.
2. قرار رقم (1737) في 23 ديسمبر 2006م والذي فرض سلسلة من العقوبات على إيران وذلك لعدم امتثالها للقرار السابق.
3. قرار رقم (1747) في 24 مارس2007م بعد أن دخلت مرحلة التصنيع النووي.
4. قرار رقم (1803) في 3 مارس 2008م ألزم جميع أعضاء الأمم المتحدة تفتيش جميع السفن المشتبه فيها وهي في طريقها لإيران،[35] أكّدَ مجلس الأمن على مزيداً من العقوبات على إيران لحين استجابتها للحوار الدبلوماسي مع ممثل الاتحاد الأوربي، حيث شملت أفراداً ومؤسسات ومصارف ومنشآت ضالعة في البرنامج النووي حيث بلغ عدد(30) فرداً ومؤسسة.[36]
5. قرار رقم (1929) في 9/6/2010م الذي يتضمن التزام إيران بالوفاء بالتزاماتها وقد تضمنت تلك القرارات فرض عقوبات صارمة على إيران.[37]

تاسعاً: العقوبات الدولية على إيران:

تعرضت إيران لمجموعة من العقوبات من مصادر مختلفة ابتداءً من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والأمم المتحدة تمثلت في الآتي:

1. **العقوبات التجارية:** فرضت الولايات المتحدة عقوبات تجارية واستثمارية على إيران منذ عام 1995م بموجب القرارين التنفيذيين للرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، يحظر على الشركات الأمريكية تمويل مشروعات تتعلق بمصادر النفط والغاز،[38] مفادها فرض حصار بحري يمنع تصدير النفط والاستثمار فيه بقصد ضرب الاقتصاد الإيراني، الذي يسهم النفط فيه بجزء كبير بغرض أن يؤدي تأثيرات شاملة على الاقتصاد الإيراني.
2. **العقوبات المالية:** تشمل تجميد الودائع الحكومية وودائع الشركات والافراد الذين يحملون الجنسية الإيرانية وعرقلة وصول الاستثمارات إلى إيران،[39] وتصعب الشروط الخاصة بإعادة جدولة الديون المستحقة لإيران، وهو ما يزيد من أزمة ديونها الخارجية ويضغط على صانع القرار الاقتصادي ويؤثر على احتياطاتها من العملات الصعبة.[40]

3. العقوبات الذكية: تمثلت هذه العقوبات في وقف تصدير المنتجات التكنولوجية المتطورة إلى إيران بحجة أنهُ يمكن أن استخدامها في النشاطات العسكرية، وحظر هبوط الطائرات الإيرانية المدنية في مطارات العالم والتضييق على خطوط الملاحة البحرية الإيرانية ووضع أفراد من النخب الإيرانية على القائمة السوداء، لذا فإن السياسة النووية الإيرانية وضعت إيران في عزلة دولية إضافة إلى هروب (3) مليار دولار سنوياً، فالغرض من تلك العقوبات هو دفعها إلى التعاون في منع الانتشار النووي، هذه العقوبات بلغت في الفترة من عام 2000-1990م (116) حالة أغلبها وجه ضد الدول الإسلامية وساهمت الولايات المتحدة فيها بنسبة 66 %.(41)

عاشراً: الخيار الدبلوماسي بين إيران ومجموعة (1+5):

بعد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن في العام 2006م والذي بموجبه فرضت سلسلة من الإجراءات العقابية، دفعت بالقادة الإيرانيين إلى طاولة التفاوض في 24/10/2013م، في مقابل ذلك حرص الغرب على تبني الخيار الدبلوماسي لتجنب المواجهة العسكرية مع إيران،[42] ولكن لكل طرف وجهة نظر لهذه التسوية تمثل في الآتي:

أ.وجهة النظر الإيرانية للتسوية:

الرؤية الإيرانية للتسوية هي الإقرار بحق إيران في تخصيب اليورانيوم وامتلاك التكنولوجيا النووية، للحصول على حاجياتها من الوقود النووي مع إعطاء ضمانات على سلمية البرنامج النووي، كما أنها ترفض استيراد الوقود النووي الباهظ التكاليف المرهون بتقلبات السياسة الدولية، وقد وافقت على الالتزامات التي نصت عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتعاون مع مالولايات المتحدة.

الشروط الإيرانية للمفاوضات : ترى الحكومة الإيرانية إن استمرار التفاوض لتسوية هذا الملف يستلزم وضع مجموعة من الشروط تتمثل في الآتي:

1. رفع جميع العقوبات المفروضة على إيران والتي أصابت قطاع النفط والقطاع المالي.
2. الاعتراف الدولي بحق إيران في التخصيب لإنتاج الطاقة دون الإشارة إلى مستوى ذلك التخصيب،[43] وعدم الوقف التام لتخصيب اليورانيوم بنسبة 100 %.
3. عدم إغلاق أيٌ من المواقع النووية الإيرانية وعدم البحث في برنامج الصواريخ الباليستية لأنه يدخل في المجال العسكري وضمن قضايا الدفاع وهو يمثل خطاً أحمراً غير قابل للتفاوض.
4. التزام الغرب بسقف زمني محدد لا يتجاوز سنة وقد عبر عن ذلك وزير خارجيها محمد جواد ظريف لكاثرين أشتون،الممثلة السامية لشؤون السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي آنذاك .

ب.وجهة النظر الغربية:

إن وجهة النظر الغربية العامة ترى أن تسوية المسألة تتمثل في عدة أمور وهي :

1. الوقف النهائي والشامل للأنشطة الإيرانية الخاصة بتخصيب اليورانيوم وتفكيك منشآتها النووية وفي مقدمتها (مفاعل آراك ومنشأة فوردو)،لأن إيران من وجهة النظر الأمريكية لا تحتاج إلى إنتاج الماء الثقيل، ولا لتخصيب اليورانيوم وتوافق على حصول إيران على الوقود النووي المخصب من الخارج لتشغيل مفاعلاتها النووية، ضرورة طرح موضوع الصواريخ للبحث في أي

مفاوضات ضمن إطار مجموعة (1+5) وخصوصاً الصواريخ الباليستية التي يصل مداها إلى إسرائيل وهو التخوف من التكامل بين السلاحين الباليستي والنووي.

2. استمرار العقوبات والتلويح بالخيار العسكري إذا فشلت العقوبات والضغوط الدبلوماسية.
3. تأكيد الرئيس الأمريكي أوباما خلال مكالمة هاتفية مع الرئيس الإيراني روحاني على الاعتراف بحق إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية كما أكد أن بلاده لا تتجه لإنتاج قنبلة نووية.[44]

توصل الطرفان لاتفاق في العاصمة النمساوية فيينا في يوم 14 يوليو 2015م حسب أفادة المفوضة العليا للسياسة الأوروبية الخارجية والأمنية فيديريكا موغريني، والذي ينص على السماح بدخول الأمم المتحدة إلى كل المواقع النووية الإيران،[45] وتشير إحدى فقرات الاتفاق إلى خفض نسبة تخفيض اليورانيوم إلى 3.67 % وخفض كمية تخزينها منه من نحو 10000 إلى 500 كيلو جرام فقط، بعد أن قدمت إيران أهم تنازلين في ملفها النووي هما:

أ الاتفاق على قيام روسيا ببناء مفاعلات كهرو نووية مستقبلاً في إيران وتأثير ذلك سلبياً في رغبة إيران المتمثلة بحصر إنتاج مفاعلاتها النووية محلياً.

ب. تدمير قلب مفاعل (آراك).

مدة الاتفاق النووي تمنع إيران من تصنيع سلاح نووي تمتد من 10- 15 سنة.[46]

أحدى عشر: دواعي الطموحات النووية الإيرانية :

هناك العديد من الدواعي التي دفعت إيران للاتجاه نحو امتلاك السلاح النووي ومن بينها:

1. **الدواعي الاقتصادية:** وذلك من أجل تأمين 20 % من احتياجاتها من الطاقة الكهربائية وخطط التنمية التي تدفع الاقتصاد بنسبة تصل إلى 5 % مما يقلل الاعتماد على النفط والغاز.
2. **الدواعي العسكرية:** من خلال الدروس التي تعلمتها من حربها مع العراق واستخدام العراق للأسلحة الكيمائية ضد قواتها، لذا فهي محاطة بالوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج،[47] فعليها أن تكون مستعدة لأي احتمال في المستقبل كما أن السلاح النووي يمثل قوة ردع تحقق التفوق على الخصم،بما يضمن لها الحماية من أي عدوان خارجي .[48]
3. **تحقيق التوازن العسكري مع إسرائيل:** إن إسرائيل التي تمتلك قدرات نووية بإمكانها تدمير المنطقة بأكملها حصلت عليها بدعم أمريكي، لذا سعت إيران لامتلاك هذا السلاح من أجل تحقيق التوازن العسكري معها،[49] إضافة إلى رفضها لسياسة ازدواجية المعايير التي تتبعها الولايات المتحدة بغض الطرف عن مطالب دول منطقة الشرق الأوسط بالتفتيش الدولي للمنشآت النووية الإسرائيلية أو إجبار إسرائيل على التوقيع على معاهدة الحظر النووي.
4. **العداء الأمريكي لإيران:** إن العداء الذي استحكم بين البلدين بعد وصول الثورة الإسلامية للحكم في إيران والإطاحة بنظام الشاه الحليف الأمريكي، صنفتها ضمن محور الشّر[50] وهدفت إيران من امتلاك القدرة النووية استبعاد شبح الغزو الأمريكي لها مثلما فعلت بالعراق.[51]
5. **النهضة العلمية:** ترى القيادة الإيرانية في البرنامج النووي السير على طريق النهضة العلمية، فقد حققت فيها تقدماً حيث وصل عدد الجامعات فيها إلى2276 جامعة حكومية وخاصة،

وبلغ الانتاج العلمي في العام 2009م نحو 20227 عملاً علمياً، وهو ما يزيد عن 1 % من الانتاج العالمي، كما أنجزت الكثير من الصناعات المدنية والعسكرية المتطورة.[52]

6. **الرغبة التوسعية في منطقة الخليج**: تحاول إيران حماية دورها الإقليمي من خلال امتلاك السلاح النووي وتعزيز وجودها في الخليج العربي وتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة،[53] وتطمح أن تكون شريكاً في كآفة القضايا وأن يكون لها دور إقليمي إسلامي يوحد اقتصاديات تلك الدول ويقلل من تبعيتها للغرب.[54]

إثناعشر: دوافع الانسحاب من الاتفاق النووي والمواقف الدولية:

بعد مجيئ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى السلطة في عام 2017م أعلن انسحاب بلاده من الاتفاق النووي الإيراني في 8/5/ 2018م،[55] وقدم مجموعة من الدوافع للانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، وهو يعترض على النتائج التي حققتها إدارة الرئيس أوباما في هذا الملف فيرى أنها مهينة بحق الولايات المتحدة وتعبر عن موقف ضعف أمام أكبر أعدائها، فكان يعتزم مراجعة الاتفاق بشكل كامل، إلا أن رؤيته تعبر عن موقف متناقض فيدعو للتفاوض على صفقة أفضل وفي الوقت نفسه يقول أنه مستعد للتراجع عن الاتفاق،[56] وحدد مجموعة النقاط كمبرر للخروج من الاتفاق النووي مع إيران ومن بينها:

أ. إن الاتفاق سمح لها بمواصلة تخصيب اليورانيوم حتى وصلت إلى حافة الاختراق النووي.

ب. إن رفع العقوبات الاقتصادية أدى لفقدان أمريكا ورقة ضغط كبرى على إيران.

ت. عدم قدرة الاتفاق على تقييد نشاطات إيران المزعزعة للاستقرار خاصة دعمها للارهاب.

ث. يرى بعض الخبراء أن ترامب مارس التضليل بصياغة هذه المبررات والمبالغة في نقد الاتفاق.[57]

المواقف الدولية: بعد قرار ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي كانت المواقف الدولية متمثلة في مجموعة خمسة +1 والوكالة الدولية للطاقة الذرية:

1. موقف مجموعة(1+5):مواقف هذه الدول متطابقة في الآتي:

أ. **الاتحاد الأوربي**: عبرت كلٌ من فرنسا وألمانيا وبريطانيا عن أسفها لقرار ترامب المتعلق بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، وفرض عقوبات جديدة عليها وأصدرت الدول الثلاث بياناً أقرت فيه التزامها بالاتفاق، وأصدرت بيانا آخر في 29/4/2018م أشارت فيه إلى أن الاتفاق هو أفضل وسيلة لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي، وفي تلك الأثناء أعلن وزير خارجية ألمانيا عن رفضهم للإملاءات الأمريكية فيما يتعلق بإقامة العلاقات الخارجية مع أيّ دولة، لذلك أدى قرار ترامب إلى تعثر دبلوماسية الاتحاد الأوربي في تحقيق نجاح في هذا الملف.[58]

ب. **روسيا:** حذرت على لسان المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف من عواقب ضارة لإجراءات خطة العمل الشاملة المشتركة.[59]

ت. **الصين**: أكدت عبر المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية (هوا تشون يونغ) في 2/5/2018م أنه يجب على جميع الأطراف الالتزام بمواصلة الاتفاق.

2.**الوكالة الدولية للطاقة الذرية**: أفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها لا توافق ترامب في اتهامه للاتفاق النووي وأكدت على أن إيران ملتزمة بالاتفاق ولم تنتهكه.[60]

ثلاثة عشر: الملف النووي الإيراني في إدارة بايدن ومآلاته:

منذ أن تولى جو بايدن رئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية في 20 يناير عام 2021م، تراجعت حدة الضغوط الأمريكية التي واجهتها إيران فيما يتعلق بالملف النووي، ففي 18 فبراير 2021م سحبت طلب تفعيل آلية (سناب باك) التي قدمتها إدارة ترامب وذلك في مسعى لإدارة الملف دبلوماسياً، وسمحت لبعض الدول بالإفراج عن الأصول المالية وعائدات مبيعات النفط الإيرانية، وتعترف الإدارة الجديدة على لسان مستشار بايدن للأمن القومي جاك سوليفان بأن أسلوب الضغط على إيران فشل في منع إيران من دعم الإرهاب وممارسة الأنشطة الخبيثة،[61] إلا أن ما آل إليه الملف في عهد هذه الإدارة هو الفشل في التوصل إلى تسوية سلمية.[62]

أ.فشل جهود التسوية للملف النووي الإيراني:

من خلال جولات المفاوضات حول هذا البرنامج تبين أن هناك تعقيدات تعترض تلك المحادثات، وبعد مرور ستة أشهر من استئنافها بين المسؤولين الإيرانيين والوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام 2022م النتيجة هي عدم إحراز أي تقدم فيها.[63]

ب. **عوامل فشل إحياء الاتفاق النووي:** يتضح من خلال تلك المعطيات أن هناك عدد من العقبات تعترض طريق الوصول إلى اتفاق مع إيران ومن بينها:

1. **انعدام الثقة بين الولايات المتحدة وإيران:** خاصة بعد تقرير الوكالة الدولية بعثورها على آثار ليورانيوم مخصب في ثلاثة مواقع غير معلنة، وهو ما يعرقل عملية التفاوض حيث ترفض الولايات المتحدة استمرار الوكالة في ممارسة مراقبة الأنشطة النووية بينما تصر إيران على إسقاط هذا التحقيق وهذا مايؤدي لانعدام الثقة بين إيران والغرب وخاصة الولايات المتحدة.
2. **العقوبات الاقتصادية:** هي إحدى عوامل الخلاف الإيراني الأمريكي فرفعها مطلب إيراني للرجوع إلى طاولة المفاوضات وهو ما لا تستطيع إدارة بايدن الوفاء به لأنه مرتبط بالرنامج الصاروخي وحقوق الإنسان والإرهاب والنفوذ الإقليمي.
3. **المطالب الخليجية:** هي من عوامل تعقيد العودة للاتفاق النووي وذلك عندما تقدمت بعض الدول الخليجية الحليفة لأمريكا وبالتحديد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بإعطاء نفس الأهمية التي يحظها بها الملف النووي للملفات التي تطالب إسرائيل بإدراجها ضمن الاتفاق الجديد.[64]
4. **الدور الإسرائيلي:** منذ توقيع الاتفاق كانت ترفضه وتصفه بالخطأ التاريخي وبعد الإنسحاب الأمريكي أبدت سعادتها ووصف رئيس وزرائها نتاياهو قرار ترامب بالشجاع والصحيح،[65] فهي تعيق جهود العودة للتفاوض بين إيران ومجموعة 1+5، وذلك عبر لوبياتها الموجودة في العاصمة الأمريكية التي تحرض الرئيس بايدن على عدم رفع العقوبات عن إيران، من أجل إرغامها على توقيع اتفاق يشمل برنامجها الصاروخي وأنشطتها الإقليمية.[66]

الخاتمة:

إن هذه الدراسة تناولت الأطوار الأولى لتصنيع واستخدام السلاح النووي على مستوى العالم وأجابت على ما طُرح من أسئلة حول البرنامج النووي الإيراني، من حيث النشأة والمراحل التي مرَّ بها، والأزمة بين إيران والولايات المتحدة بعد الثورة الإسلامية،بسبب مخاوفها من حصول دولية إسلامية قريبة من إسرائيل على السلاح النووي، ونقل الملف إلى مجلس الأمن والقرارات الدولية في مواجهة إيران، إضافة لاتفاق مجموعة (1+5) مع إيران والانسحاب الأمريكي منه، وإصرار المجتمع الدولي على أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وتجاهله للترسانة النووية الإسرائيلية، مما يوضح الانحياز الغربي والمعايير المزدوجة تجاه القضايا الدولية وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن القرارات الدولية تنافي قيم العدالة والمساواة وذلك بمعاقبة طرف والانحياز إلى طرف آخر مما يؤكد ازدواجية المعايير الدولية تجاه القضايا النووية وغيرها من القضايا.
2. الدول الغربية هي من ساهمت في امتلاك إسرائيل للسلاح النووي.
3. البرنامج النووي الإيراني في طور التكوين بينما انتجت إسرائيل سلاحاً نووياً.
4. الهدف الأمريكي من عدم امتلاك إيران للسلاح النووي هو الحفاظ على أمن إسرائيل وسهولة غزو إيران من قبل أمريكا والهيمنة عليها مثلما فعلت مع العراق.
5. كان للعقوبات الغربية أثرها الواضح على الاقتصاد الإيراني.
6. كان بإمكان اتفاق(1+5) أن ينهي الملف النووي لولا الانسحاب الأمريكي منه.

التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي :

أ. المحافظة على الأمن والسلم الدوليين يتطلب تطبيق مبادئ الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساواة في السيادة بين جميع الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها.

ب. التخلص من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل في العالم دون استثناء لأحد .

ت. أن تكون التكنولوجيا النووية مقصورة على الأغراض السلمية فقط.

ث. تطبيق مبدأ العدالة على جميع أشخاص القانون الدولي وتجنب ازدواجية المعايير.

الهوامش:

(1) مجموعة 1+5، الخميس28/4/2022م الساعة https://ar.wikipedia.org/wiki10:25 الثلاثاء 7/2/2023م الساعة1:30.

(2) التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام 2018م، ص8.

(3) عميش رشدي، العقوبات الاقتصادية كوسيلة ردع على المستوى الدولي، بحث منشور قُدم لنيل درجة الماجستير في الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص37.

(4) خمسون عاماً حاسمة في عمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية،بدون طبعة، فينا، النمسا، 2007م، ص1.

(5) جون هيرسي، هيروشيما حكاية ستة ناجين من كارثة القنبلة الذرية، ترجمة عبد الله بن صالح العجيري، الطبعةالأولى، مركز تكوين للدراسات والابحاث، لندن، 2019م، ص،265، 270، 281، 283، 286.

(6) خمسون عاماً حاسمة في عمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مرجع سابق، ص1، 2، 4.

(7) ميليسا غيليس، نزع السلاح دليل أساسي، الطبعة الثالثة،نيويور، الامم المتحدة،2013م، ص24.

(8) خمسون عاماً حاسمة في عمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مرجع سابق، ص1، 4، 6.

(9) باتريشيا لويس، حالة العالم فيما يتعلق بنظم الحد من أسلحة الدمار الشامل: نظرة عامة وتقييم وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الوسط، النظم الدولية لمنع الانتشار والتجارب الإقليمية، الأمم المتحدة، بدون طبعة، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح/ جنيف- سويسرا2004م ISBN 92-9045-168-8 ص3.

(10) هانلور هوب، نحو مؤتمر ناجح لاستعراض عدم انتشار الأسلحة النووية عام 2005م: القضايا المتعلقة بشمولية قرار الشرق الأوسط والامتثال له وتنفيذ، إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، النظم الدولية لمنع الانتشار والتجارب الإقليمية، بدون طبعة، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، جنيف، سويسرا، 2004م، ص17.

(11) ممدوح حامد عطية، البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي، دط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1996م، ص8، 15، 27.

(12) رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الطبعة الثانية، دار الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات والطباعية، سوريا، دمشق، 2008م، ص93، 94.

(13) نبيل السهلي، إسرائيل ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية://-www.aljazeera.net/opin ions/2015/3/8/11/4/2023م.

(14) ممدوح حامد عطية، مرجع سابق، ص8، 15، 27.

(15) إسرائيل ترفض المشاركة في مؤتمر دولي حول شرق أوسط خال من السلاح النووي، نشرت في: 29/05/2010 - https://www.france24.com/ar/20100529-nuclear-،الساعة2:19، 11/4/2023م.

(16) معين عبد الحكيم، ازدواجية المعايير الأمريكية تجاه القضايا النووية، الوحدة الإسلامية، السنة الرابعة عشر، العدد 160 جمادى الثانية 1436 هـ نيسان ـ 2015م -siadhaw.www//:sptth 3202/4/11mth.mikahm/061/seussi/gro.aiymal.

(17) توفيق هامل، التبعات الاستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، بدون طبعة، 30/6/2015م، ص4، 5.

(18) معين عبد الحكيم، مرجع سابق.

(19) رياض الراوي، مرجع سابق، ص89، 90.

(20) توفيق هامل، مرجع، ص5.

(21) عبد الله سعد العتيبي، الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي، (دولة الكويت دراسة حالة) 2011-1997م، بحث منشور قُدم لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط2012م، ص7، 8.

(22) ممدوح حامد عطية، مرجع سابق، ص 27.

(23) ميليسا غيليس، مرجع سابق، ص22، 23.

(24) رياض الراوي، مرجع سابق، ص89، 90.

(25) نبيل السهلي، إسرائيل ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية://-www.aljazeera.net/opin ions/2015/3/8/11/4/2023م.

(26) عبد الله سعد العتيبي، مرجع سابق، ص5.

(27) عمر سعدي سليم الموسوي، الاتفاق النووي ودول 5+ 1(دراسة تحليلية) دط، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2017م، ص،10، 12، 13، 14، 15، 16، 45.

(28) عبد الله فالح المطيري، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، بحث منشور قُدم لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، يوليو 2011م، ص58.

(29) سوسي نازية، وأنجلي آسية، العلاقات الأمريكية الإيرانية الملف النووي الإيراني نموذجاً، 1990-2015م، بحث منشور قُدم لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر2015-2014م، ص50، 55، 56.

(30) رياض الراوي، مرجع سابق، ص 231، 234، 235، 239، 240.

(31) محجوب الزويري، مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنبف إلى فينا ماذا بعد؟، بدون طبعة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقيم حالة، قطر، الدوحة، نوفمبر 2014م، ص6،7.

(32) رياض الراوي، مرجع سابق، ص 227، 228، 231.

(33) عبد الله سعد العتيبي، مرجع سابق، ص52، 53.

(34) عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، الطبعة الأولى ، مركز الزيتونة للدراسات الاستشارية، بيروت، لبنان، 2015م، ص36، 37.

(35) رياض الراوي، مرجع سابق، ص 231، 234، 235، 239.

(36) عمر سعدي سليم الموسوي، مرجع سابق، ص18، 19، 20.

(37) عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص 38.

(38) سوسي نازية، وأنجلي آسية، مرجع سابق، ص61.

(39) عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص32.

(40) سوسي نازية، وأنجلي آسية، مرجع سابق، ص63.

(41) عميش رشدي، مرجع سابق، ص20، 23.

(42) عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص 39.

(43) محجوب الزويري، مرجع سابق، ص8.

(44) عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص،40، 41، 42.

(45) عبد الله فالح المطيري، مرجع سابق، ص45.

(46) تقرير الدوحة: ندوة الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، أبريل 2015م، ص6، 7، 8، 12.

(47) قدر محمد الفايز، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران حيال برنامجها النووي(1957-2020م)، بحث منشور مقدم للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،2021م، ص50، 51.

(48) عبد الله سعد العتيبي، مرجع سابق، ص35، 36.

(49) عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص12.

(50) سوسي نازية، وأنجلي آسية، مرجع سابق، ص46، 47، 48.

(51) رياض الراوي، مرجع سابق، ص309.

(52) عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص12.

(53) عبد الله سعد العتيبي، مرجع سابق، ص35، 36.

(54) إيمان قطب محمد عز العرب سليم، تحليل الاستراتيجية الأمنية في الخليج العربي والمأزق النووي بالتطبيق على الأزمة النووية الإيرانية (2014-2002م) مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بور سعيد، كلية التجارة، المجلد(20) العدد الرابع، أكتوبر 2019م، ص184.

(55) هيبة غربي، السياسة الخارجية الإيرانية إزاء أمريكا عهد (ترامب)، مجلة دراسات إيرانية، العدد الخامس، سبتمبر 2019م، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، ص163، 165.

(56) منصور أبو كريم، اتجاهات السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، قطر، الدوحة، بدون طبعة، يناير 2018م،ص23، 24.

(57) أسامة أبو أرشيد، الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران الخلفيات والذرائع والتداعيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الظعاين، مايو 2018م، ص2،3.

(58) قدر محمد الفايز، مرجع سابق، ص63، 64.

(59) من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الخروج الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران، الاربعاء 27/4/2022م الساعة 3:43 https://ar.wikipedia.org/wiki.

(60) أسامة أبو أرشيد، مرجع سابق، ص3، 4.

(61) محمود حمدي أبو القاسم، إيران وتحدِّيات إحياء الاتفاق النووي: الخِيارات المُتاحة والمسارات المُحتمَلة، مجلة الدراسات الإيرانية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض،1442هـ،8مارس 2021م، ص4، 5.

(26) رد إيران المتأخر على الوكالة الدولية واعتباراتها المتّخَذة في المحادثات النووية، 24 نوفمبر 2022م، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية الرصد والترجمة، 03 22 https://rasanah-iiis.org م الثلاثاء، 7 فبراير 2023م.

(63) رد إيران المتأخر على الوكالة الدولية واعتباراتها المتّخَذة في المحادثات النووية، 24 نوفمبر 2022م، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية الرصد والترجمة، 03 22 https://rasanah-iiis.org م الثلاثاء، 7 فبراير 2023م.

(64) علي فياض، مستقبل المحادثات النووية في ضوء المتغيرات الجديدة، سيناريوهات متوقعة وتأثيرات محتملة على الملف السوري، مركز الحوار السوري، 5/10/2022م، ص7، 8.

(65) قدر محمد الفايز، مرجع سابق، ص69.

(66) علي فياض، مرجع سابق، ص8.